Abhat Journal, Volume. 15, Issue. 2, September 2023

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

التحديث والحداثة في البلدان الطرفية

أ. منير على بوحمالة

mounir.libya2021@gmail.com

إدارة الدراسات الدقيقة/ قسم العلوم السياسية

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا/ ليبيا

الملخّص:

تتناول هذه الدراسة إحدى أهم القضايا التي شغلت المفكر العربي طيلة العقود الماضية كونها أصبحت ركناً أساسياً في الدراسات المتعلقة بطبيعة النظم ؛وتعمل على إحداث تغييرات جوهرية في بيئتها وتستهدف مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية من جهة وما بين أفراد المجتمع أنفسهم من جهة أخرى بغية تحويل المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات متقدمة. لذا تعددت المنطلقات التي تحاول تحديد مفهوم شامل للتحديث والحداثة في الدول الطرفية، وربطها بعملية التنمية حتى أصبحا يسيران في خطين متوازيين لأكثر من ربع قرن من الزمان في أنحاء كثيرة من العالم ،واختلطت بداخله مفاهيم أخرى كمفهوم التغيير، والتقدم، ومفهوم التطور، ولم ينجُ من تداخل هذه المفاهيم، وبخاصة مفهوم التحديث والحداثة سوى قلة قليلة من النُخب الأكاديمية من خلال اعتقادهم بأن التحديث هو الحداثة .

من هنا طُرحت إشكالية أساسية تتمحور حول" المقصود بالتحديث والحداثة في الدول الطرفية والتي ترغبها وتريدها، وما طبيعة التغييرات التي تحدثها هذه الظاهرة على تكوينها ؟ وهل دخلت شعوبها ونخبها إلى مرحلتها ؟ بغية تسليط الضوء على هذه الظاهرة كونها تتعرض إلي الأسس التي يستمد منها الأنظمة القائمة في الدول الطرفية شرعيتها والتي قد تتخلخل بسبب هذه التغييرات التي تحدثها الحداثة وبهذا تفقد شرعيتها.

الكلمات المفتاحية:

التحديث، الحداثة، التغيير، التطور، الدول الطرفية .

Modernization and Modernity in Peripheral Countries

Mounir Ali Bu Hamala

mounir.libya2021@gmail.com

Department of Political Sciences

Libyan Academy for Graduate Studies/ Libya

Abstract:

This study deals with one of the most important issues that preoccupied the Arab thinker over the past decades, as it has become a cornerstone in studies related to the nature of systems and works to bring about fundamental changes in its environment and targets its various political, economic, social and ideological aspects on the one hand, and between the members of society themselves on the other hand in order to transform societies from societies traditional to advanced societies. Therefore, there were many starting points that tried to define a comprehensive concept of modernization and modernity in the peripheral countries and linking it to the development process until they were walking in two parallel lines for more than a quarter of a century in many parts of the world, and other concepts such as the concept of change, progress, and the concept of development were mixed within it, and it was not spared from overlapping These concepts, especially the concept of modernization and modernity, are only a few of the academic elites through their belief that modernization is modernity.

From here, a basic problem was raised centered around "what is meant by modernity and modernity in the peripheral countries that they desire and want, and what is the nature of the changes that this phenomenon brings about in their formation? And have their peoples and elites entered their stage? In order to shed light on this phenomenon as it exposes the foundations from which the existing regimes in The peripheral states have their legitimacy, which may be undermined due to these changes brought about by modernity, and thus lose their legitimacy.

Keywords:

modernization, modernity, change, development, peripheral states.

مقدمة:

كغيره من المفاهيم الاجتماعية تعددت المنطلقات التي تسعى إلى تحديد مفهوم شامل وواسع لعملية التحديث دون الوقوع في مفردات التحيز كالقول بأنه اكتساب للطابع الغربي ، مما أدى بطبيعة الحال إلى ظهور عدة تعريفات يتسم بعضها بالنسبية المطلقة والآخر ينطلق من مسلمات (العبسي، 2022).

من هذه المنطلقات يمكن تعريفه بكونه تغيير خارجي ،أو في القشور، أو بشكل سطحي لغلبة طابع المحاكاة عليه والتقليد الأعمى المبتذل، وبخاصة من دول الإطراف في محاكاتها للنماذج الغربية ومحاولة تقليدها، مما أسرع في صياغة مفهومه من قبل المناهج العلمية والمساعدة في صياغة تعريف يشير بطبيعة الحال إلى ارتباط عمليات التحديث بأحداث تغييرات جوهرية في المجتمعات ذات أبعاد معقدة تستهدف مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأيدلوجية من ناحية ،وإعادة ربطه من ناحية أخرى بعملية التنمية حتى أصبح المفهومان يسيران في خطين متوازيين منذ أكثر من قرن من الزمان في أنحاء كثيرة من العالم، واختلطت بداخله مفاهيم أخرى كالتغيير والتقدم والتطور أو يستخدم كمفهوم بمفرده .

من هنا فإن التحديث الذي يقدم إلى دول الأطراف من كل حدب وصوب من قبل الدول المتقدمة والمراكز الرأسمالية، أما أنه يستهدف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويسعى إلى انسياق هذه الإطراف خلف نفس الأساليب والمعايير والظروف التي مرت بها تلك المراكز المتقدمة على قاعدة القياس والتقليد والاقتباس والمحاكاة (البعجة، 2005م، ص109).

أو إنه قام في الدول الطرفية على أساس من المساواة داخل بلدانها وبمشاركة سياسية واسعة دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث أية انتكاسات وفشل في تجاربها، وهو ما سنحاول في هذه الدراسة الوقوف عليه وعلى آليات التحديث ومفهومه في البلدان الطرفية والتفرقة ما بينه وبين الحداثة وتحليلها.

الدراسات السابقة:

إن من أهم الدراسات المتميزة دراسة نشرتها جامعة بنغازي في عام (2005م) تحت عنوان : المجتمع المدني والديمقراطية في ضوء تجارب التحديث والتنمية العربية (قراءة تحليلية) للدكتور علي عباس مراد والدكتور فتحي محمد البعجة، والتي تشير إلى أن التحديث الذي قدمته الدوائر الأكاديمية والنخب السياسية في المراكز الرأسمالية كوصفة طبية وجاهزة للبلدان الأطراف؛ للوصول إلى أبواب الحداثة هي عبارة عن عناوين عامة تتسم بالفوقية والتكبر والغطرسة الأوربية .

وتؤكد الدراسة بأن "الحداثة" في أساسها ظاهرة أوربية؛ لذلك فهي لم ولن تجد مرجعيتها في الماضي أو التراث العربي. وفي فترات زمنية مختلفة اعتقدت أغلب الدول العربية بضرورة الانخراط في "الحداثة" باعتبارها شرطاً لازماً للقيام بأي دور في التاريخ العالمي المعاصر، ولكن ذلك الانخراط العربي في الحداثة الأوربية قام على التقليد والنسخ والمحاكاة مما جعله انخراطاً غير موضوعي، فكان كل ما نتج عنه في الغالب نتاجًا هزيلاً ومشوهاً . (البعجة، 2005م، ص117).

الدراسة التالية والمتميزة جاءت على شكل مقال ل SAKHRI Mohamed تحت عنوان : "التحديث أو الحداثة واستعماله في محيط البلدان النامية" ولقد نشرت (21، 11، 2022م) في الموسوعة الجزائرية .

أشارت الدراسة إلى إن تغير المفاهيم من مرحلة إلى أخرى لم يغير من مضمون تلك المفاهيم، بل بقيت واحدة و إن اختلفت التسميات فالنظريات التي طُرحت في مضمونها التنموي على البلدان الطرفية و مشاريع التطور التي بُنيت عليها تستند جميعها إلى منطلقات محددة منها ما يلي:

– المركزية الأوروبية – Eurocentrism – التي ترى أن المجتمعات الأوروبية السباقة إلى طريق التطور، تمثل النموذج الذي يجب أن يحتذى به من قبل الدول الأخرى، و إن حضارة الغرب الرأسمالي تشكل صورة التقدم الوحيدة و المثلى التي تصبو إليها الشعوب.

لأن الحضارة تعني عندهم الحضارة الغربية فقط، الحضارة التي تحمل رسالة إلى دول العالم، و إن مستقبل تلك الدّول يتمثل في إتباع النظم السياسية و الاقتصادية القائمة في أوروبا الغربية و أمريكا فنمط الإنتاج الرأسمالي و العلمانية الليبرالية البرلمانية هي الأكثر ملائمة للطبيعة البشرية – كما يزعمون **(Mohamed، 2022).**

ولقد كان لهذه الدراسات أهمية بالغة في كتابة الإطار العام لهذه الدراسة على الرغم من اعتمادها على نجاح التنمية والتحديث في الدول الرأسمالية كأساس للقياس بغيرها من الدول وبخاصة الدول الطرفية مما يجعلنا أمام دراسة جديدة تكمل ما سبقها من أدبيات تهدف إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحديث والحداثة في الدول

الأطراف وطبيعة التغييرات التي تحدثها هذه الظاهرة بشكل أشمل مما سبق وهو موضوع هذه الدراسة وهدفها الأساسي.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في التحديث والتنمية في الدول الأطراف وما آلاتها ومدى نجاحها في إحداث التقدم والتطور الذي يتوافق مع ثوابتها ويحقق مصالحها الوطنية.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نطرح مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما المقصود بالتحديث والحداثة في الدول الطرفية التي ترغبها وتريدها ؟
- ما طبيعة التغييرات التي تحدثها هذه الظاهرة على تكوينها ؟ وهل دخلت شعوبها ونخبها إلى مرحلتها ؟

ويمكن أن نطرح من خلال ذلك تساؤلات أخرى فرعية:

- هل نستطيع الالتحاق بركب الدول المتقدمة ؟ وكيف ننقل المجتمع المتخلف من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ؟
- هل علينا أن نفاضل مابين خيارين : التراث والثقافة، أم الأسلوب الحديث في بناء المؤسسات وفق النموذج الغربي ؟

تحديد المفاهيم:

– الدول الطرفية: هي منطقة متخلفة أو نامية، وبعبارة أخرى يمكن تقسيم العالم بين المركز والأطراف ويمكن للمرء أن يختار التصنيفات الأخرى مثل العالم الأول والعالم الثالث والبلدان الطرفية من هذا المنظور هي جزء من العالم الثالث.

– التحديث: هو الأخذ بالمنهج العلمي والتقني والتطوير المستدام للبنية التحتية للمجتمع ،وبحسب معطيات هذا التطور في مختلف مجالات الحياة ،سواءً كانت على مستوى العمران أو أنماط الاستهلاك ،أو العيش والاتصالات والمواصلات وأدوات وأساليب الرفاهة وغيرها.

– الحداثة: الحداثة –كما ظهرت وتطورت– وجهان: وجه تحرري تقدمي إنساني تمثل بعصر التنوير الذي جاء كتتويج لنهضة عصر الأنوار والثورة الفرنسية . ووجه آخر أناني قمعي ميَّال للتسلط والهيمنة على الآخرين استغل الحداثة ومناهجها في التحليل التاريخي ومفهوم التطور لكي يقلب المفاهيم والمقاصد ويجعلها تخدم أغراضه التوسعية العنصرية المخبأة في بطن الحداثة نفسها .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهم المفاهيم في أنَّ التحديث يعتبر ركناً أساسياً في الدراسات المتعلقة بطبيعة النظم، والذي يعمل على إحداث تغييرات جذرية وأساسية بها، وفي علاقتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية، وما بين أفراد المجتمع أنفسهم وتحويل المجتمعات من تقليدية إلى مجتمعات متمدنة من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحديث والحداثة في الدول الأطراف وطبيعة التغييرات التي تحدثها هذه الظاهرة كونها تتعرض إلى الأسس التي يستمد منها النظام القائم شرعيته، والتي قد تتخلخل بسبب هذه التغييرات التي تحدثها الحداثة. وبهذا يفقد شرعيته.

منهج الدراسة:

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تكمن أهميته في الاستعانة به في دراسة ظاهرة أو موضوع محدد من خلال الارتكاز على معلومات وافية بغية الوصول إلى أفضل النتائج العلمية، وتحليلها بطريقة علمية كما توجد في الواقع، وتسجيل التفاصيل والبيانات كافة بهدف تقديم صورة واضحة، دون أي تأويل عند تتبع مسارها بشكل عام ويشيع استخدام هذا المنهج في الدراسات التي تصف وتفسر الوضع الراهن أو ما هو كائن في أرض الواقع للظاهرة ،وكذلك في الدراسات التي تهتم بتكوين فرضيات ،وهو لا يقف عند مجرد جمع البيانات حول موضوع الدراسة، وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها.

خطَّة الدراسة:

سعياً للوصول إلى إجابات حول هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى عدة أجزاء بغية معالجة موضوع "التحديث والحداثة في البلدان الطرفية" حيث يتضمن الجزء الأول المقدمة والإطار النظري ،والجزء الثاني سيتناول "مفهوم التحديث والتنمية"، وأما الجزء الثالث فسيختص باستعراض "فشل التحديث في الدول الطرفية" وتحليلها ومناقشتها و يستعرض الجزء الأخير الخاتمة .

الجزء الثاني: مفهوم التحديث والتنمية:

تعد قضية التحديث والتنمية في الدول العربية في مقابل التخلف السياسي أحد أهم القضايا التي شغلت المفكرين في عدة

مجالات سياسية واجتماعية وبخاصة المفكر العربي وأصبحت محور الخطابات من ناحية أخرى التي يرفعها صناع القرار داخل تلك الدول.

لذا انصب الاهتمام على هذه القضية منذ مطلع الخمسينات لدراسة مظاهرها والخروج من دائرتها بتحقيق تنمية ناجحة، فقد وصفها البعض بكونها السياسة بحد ذاتها، ويرى فيها آخرون بأنها أرقى ما وصل إليه (الفكر الإنساني في بحثه عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان) (بن كادي، 2008م، ص9).

ويرى بعض المفكرين من زاوية أخرى بأن النظريات المقترحة لتحقيق التحديث في الدول الطرفية، وتحقيق التنمية والتطور أو السير على طريق التطور كباقي الدول المتقدمة تؤكد العلاقة المفترضة ما بين التحديث والتقدم والتنمية ومسار العلمنة والعقلانية. وهذه الرؤية النظرية تبناها العديد من المفكرين الغربيين من أمثال العالم الألماني " ماكس فايبر" التي تحولت إلى رؤية رسخت في الأوساط العلمية والأكاديمية الغربية علي يد أساتذة الجامعات.

وبالتالي فإن هذه الرؤية تستند على ارتباط التحديث والتنمية والتحول إلى ضفاف الدول الصناعية المتقدمة نوعاً من التغيير يكون أساسه علمنة المجتمع وعقلانيته على حساب القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية والتقليدية، وهو ما أحدث خلطاً ما بين مفهومي التحديث والحداثة (البعجة، 2005م، صفحة 106).

تعريف التحديث اصطلاحاً:

يعد التحديث –كما يراه بعض المفكرين– ركناً أساسياً في الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية المقارنة والتنمية السياسية، وتمثل لدى هذه الدراسات –كما أسلفنا– تغيرات جذرية معينة في البنية السياسية والاجتماعية، وفي حياة الأفراد بهذه المجتمعات. وهي نتيجة لجملة من المتغيرات التاريخية امتد أثرها وتأثيرها على معظم دول العالم بما فيها الدول الطرفية.

وتتمثل هذه المتغيرات في التطورات العلمية والابتعاد عن العلاقات التقليدية والاعتماد على التحليل العقلي العلمي (المغيربي، 2022م، ص 65).

ومفهوم التحديث يختلط مع مفهوم الحداثة لدى الكثيرين وبخاصة في الدول الطرفية سواءً لدى العامة أو حتى في الأوساط العلمية، ولم ينج من تداخل المفهومين سوى قلة قليلة من النخب الأكاديمية من خلال اعتقادهم بأن التحديث هو الحداثة.

لذا ينبغي في البداية التفريق ما بين المفهومين، ومن هنا فإن التحديث هو الأخذ بالمنهج العلمي والتقني والتطوير المستدام للبنية التحتية للمجتمع وبحسب معطيات هذا التطور في مختلف مجالات الحياة سواءً كانت على مستوى العمران أو أنماط الاستهلاك أو العيش والاتصالات والمواصلات وأدوات وأساليب الرفاهية وغيرها من الاختراعات والإنجازات التي وصلت إليها البشرية في سعيها الدؤوب نحو التطور مما جعل العالم يكاد يكون متشابه من حيث بنية التحديث وإطاره العام، وبالتالي أصبح الفرق ما بين الدول هو أن بعضهم أصبح صانعاً لهذا التحديث، والبعض الآخر مطبق له وناقل ومقلد (العودات، 2022م).

أما الحداثة فهي أمر مختلف –كلياً– عن التحديث، لأنها تهتم بالجوانب الفلسفية والفكرية والثقافية والسياسية القائمة في المجتمعات ومفاهيمها وقدمت الحداثة مفاهيم جديدة في الفلسفة وشددت على تبني العقلانية وتفعيل العقل على العلمانية، وإحداث قفزة شديدة الأهمية في تاريخ الفكر الإنساني، وحققت ثورة سياسية من خلال تبنيها أسساً جديدة للدولة الحديثة كمفاهيم الحرية والمساواة.

وارتبطت –تاريخيًا– بالفترة التي جاءت في أعقاب عصر التنوير في أوروبا بدءاً من نهاية القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن العشرين. وهي تعني التوجه نحو المستقبل بعد الانفلات من قيود الحاضر وماضيه وبالتالي هي عقلنه الحضارة وعلمنة المجتمع (البعجة، 2005م، صفحة 110) ومن هنا تتعلق الحداثة بفكر الإنسان ومفاهيمه وبنية الدولة ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بينما يعبر التحديث عن نفسه بالتطبيقات العلمية والاختراعات ووسائل الاتصال وغيرها وما يشبهها.

وعادة ما ينظر إلى الحداثة من خلال وجهها المشرق الذي برز في القرن الثامن عشر في أوربا على أسس العقل والعلم والتقدم التي نادى بها الفلاسفة ودعاة التجديد والثورة في عصر الأنوار على القديم، والمنادين بإعلاء شأن العقل وتمجيد القيم الإنسانية المثلي، التي سادت أوربا حينذاك دون التمعن فيما طرأ على تلك الأفكار وتلك القارة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت تظهر وتتبلور وتنتشر الأفكار التي تنادي بالتوسع الرأسمالي القهري

الاستغلالي وعلى حد قول المفكر مُحَّد الجابري" إذا كان القرن الثامن عشر هو قرن أيديولوجيا الأنوار فإن القرن التاسع عشر كان قرن – أيديولوجيا- الاستعمار " (البعجة، 2005م، ص111).

لكنها وبحسب بعض العلماء هي ليست حكرا على التطور الأوربي أو على عصر النهضة، فهي لا وطن لها وليس لها نموذج واحد فلكل عصر حداثته. وكلما فعلنا العقل وانتقلنا من عالم الخرافة إلى عالم العقل، ومن حالة الاستبداد إلى الديمقراطية كلما اقتربنا بالإمساك بتلابيب الحداثة .

سمات وخصائص التحديث والحداثة:

إن عملية التحديث تنطوي على تمايز هيكلي وهي من خلال عملية التحديث وتقسيم بنية معقدة تؤدي وظائف متعددة إلى العديد من الهياكل المتخصصة التي تؤدي وظيفة واحدة فقط لكل منها.

وتشمل عملية التحديث العديد من المكونات مثل التصنيع والتحضر والتوسع الإعلامي ومحو الأمية، وبتطوير المجتمع إلى صحة أفضل ومعدل أعلى للتحرك المهني والجغرافي والتنوع التقني والتمايز والتخصص مما يؤدي إلى نوع جديد من تقسيم العمل؛ ولذا فإن للتحديث خصائص متعددة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

فعلى مستوى التحديث الاقتصادي فإن بعض العلماء يشيرون إلى عدة خصائص، وتشمل – على سبيل المثال وليس الحصر- التطبيق المكثف للتكنولوجيا العلمية والمصادر غير الحية للطاقة والتخصص العالي للعمل، والترابط بين الأسواق والتمويل على نطاق واسع، وتركيز صنع القرار الاقتصادي وارتفاع مستويات الرفاه المادي (عتوم، 2022م).

وترتبط وبشكل مباشر بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات الطرفية وتحولها إلى مجتمعات أكثر استقراراً وتشجع على تنظيم الطبقات الوسطى وإزاحة الفوارق ،وبتالي فإن هذه التطورات الحديثة كتكنولوجيا البيانات الجديدة، والاتصالات، والإنتاج، تجعل من عملية التحديث ضرورية أو على الأقل أفضل من الوضع الحالي (د.ن، 2022م).

أما على المستوى السياسي فإن بعض المفكرين يرون بأن للنظم السياسية –أيضاً- خصائص لتكوين نظام حكومي متمايز وفعال، وذلك من خلال وجود درجة عالية من التكامل داخل الهياكل الحكومية وانتشار الإجراءات العقلانية في عملية اتخاذ القرار السياسي والاهتمام بالمشاركة السياسية والهوية والوطنية والتاريخ وتخصيص الأدوار السياسية من خلال الانجاز. وبالتالي فإن التحديث هو القبول بالتغيير المستمر وزيادة القدرة على فهم أسرار الطبيعة، وتطبيق روح الإبداع والمعرفة والخبرة في الشوؤن الاجتماعية ،والانفتاح على الابتكار والوعي فالتحديث لا ينطوي على المستوى المؤسسي فحسب بل يشمل التغييرات الأساسية على المستوى الشخصي وتغيير أنماط التفكير والمعتقدات وبتالي تغير القيم وإعادة صياغة وترتيب المؤوسسات.

أما لحداثة –كما ظهرت وتطورت- وجهان **وجه تحرري** تقدمي إنساني تمثل بعصر التنوير الذي جاء كتتويج لنهضة عصر الأنوار والثورة الفرنسية، والإعلان الشهير لحقوق الإنسان والمواطن ولا زال هذا الوجه متواصلاً من خلال قوى اجتماعية وديمقراطية داخل المراكز الرأسمالية باختلاف أوضاعهم الفكرية والثقافية. **ووجه أناني** قمعي ميال للتسلط والهيمنة على الآخرين استغل الحداثة ومناهجها في التحليل التاريخي ومفهوم التطور؛ لكي يقلب المفاهيم والمقاصد ويجعلها تخدم أغراضه التوسعية العنصرية المخبأة في بطن الحداثة نفسها ويتجسد في هذا الوجه تيارات وقوى رأسمالية يمينية متطرفة تولدت عنها –تاريخياً- حركات مثل: الصهيونية والفاشية والتي انحرفت بالحداثة عن مسارها الصحيح ولا يزال هذا الوجه العرقي التوسعي موجودا في المراكز الرأسمالية وتوسع وتطور حتى لم يعد من الممكن إخفائه (البعجة، 2005م، ص115).

ففي البداية أكدت نظريات التحديث الأولى في مضمونها على التعريب أو الأوربة الذي لقي معارضة شديدة من قبل الدول الطرفية مما أدى إلى سقوطه.

مع مطلع العقد السادس في القرن العشرين ونتيجة لظروف جديدة وسعي البلدان الطرفية على المحافظة على ثوابتها وقيمها واستقلالها استبدلت هذه القوى مفهوم التعريب بمفهوم التحديث الذي ظهر وكأنه مفهوم جديد فني ومحايد، ومنذ الستينيات وبعد انفضاح جوهره أعيد تغييره من قبل الدول الرأسمالية فأصبح يطلق عليه نقل التكنولوجيا. وبالتالي فإن تغير المفاهيم من مرحلة إلى أخرى لم يغير من مفهوم تلك المفاهيم بل بقيت واحدة وإن اختلفت التسميات فالمشاريع التي طرحت وبنيت عليها تستند إلى منطلقات ثابتة **(Mohamed، 2022)** لا تتغير ومنها ما يلي:

1) التنمية الصلبة طبيعية لانتشار المفاهيم والقيم التنظيمية والثقافية من الدول الرأسمالية إلى الدول التقليدية وبعد ذلك إلى عواصمها وأخيراً تسود كل البلدان.

2) التخلف ما هو إلا مجرد زمن، وإن مسار التقدم الفريد هو مسار الحضارة الغربية وعلى الشعوب أن تسلك ذلك المسار.

3) المركزية الأوروبية التي ترى أن المجتمعات الأوروبية السباقة على طريق التطور تمثل النموذج الذي يجب إن يحتذي به من قبل الدول الطرفية وأن الغرب والرأسمالية تشكل صورة التقدم الوحيدة والمثلى التي تصبو إليها الشعوب.

من هنا يتضح بأن الحداثة الفلسفية ليس لها نهاية بل هي من تطور إلى تطور متواصل ولا نهاية لها، غير أنها ترتدي أشكالًا متتالية طبقاً لإجاباتها على التحديات التي يواجهها المجتمع في لحظة تاريخية معينة وفي ظل هذا الوضع تصبح الحداثة في حركة دائمة وليست منظومة مغلقة أو محدودة (عبدالله، 1999م).

بالتالي هناك تساؤلات تعبر عن هذه الحركة تتمثل في من يقوم بالحداثة؟ هل الأفراد أم الطبقات الاجتماعية أم المجتمع المنظم في إطار الدولة ؟ وكيف تتحقق الحداثة وما معايير قياس فعاليتها؟ وما التحولات التي تم إنجازها، وتتفق مع أهداف الحداثة؟ وهل تتفق تلك التحولات مع تصورات صانعي القرار وأهدافهم الأصلية (البعجة، 2005م،ص116)، وهو ما ينقلنا إلى تساؤل عن الفرق ما بين الحداثة و فكر ما بعد الحداثة ؟

ويعد أفضل من أصّل لهذا الموضوع العالم (Giddens, جيدنجز) ويعتبر كتابه (نتائج الحداثة) مهما في تعريف مفهوم ما بعد الحداثة، فهو يفسر الحداثة أولاً لينتقل إلى ما بعد الحداثة وذلك من خلال اعتبار نظرية الحداثة تقوم على ثلاثة أسس وهي الفر دانية ، على اعتبار إن الرأسمالية قد قامت على فرضية حق الفرد أن يستخلص نفسه من إطار المجتمع الإقطاعي الذي كانت تذوب فيه شخصيته العقلانية ومن ثم الوضعية ومعناها بأن كل شي يتم عن طريق البحث العلمي، ولكن بشرط أن يكون مبرأ من القيم والتحيزات(يسين، 1996م، ص17).

وهذه تقريباً الأسس الحداثية، ولكن ما بعد الحداثة يقول "جيدنجز" بأن الأسس التي قام عليها مشروع الحداثة الغربي قد سقطت، فالحرية أدت إلى كوارث في المجتمع الغربي، وباسم العقلانية تمت جرائم في المجتمعات المختلفة وتعسف في اتخاذ القرار؛ لذا فنظرية ما بعد الحداثة نشأت كرد فعل على الحداثة ونظرياتها، ثم تتجه إلى صياغة أسس جديدة، فهي ضد النظريات العامة ومع التفكيك، تفكيك الأشياء والأفكار والنظريات.

ومن أهم ملامح ما بعد الحداثة ما يلي:

- فكر ينبذ اليقين المعرفي، ويشكك في الأشياء والأفكار والأعمال والأقوال ويرفض تطابق الأشياء.
- فكر ينادي بالحوار والتمرد على سلطة العقل المهيمن ورفض الحقائق الخالدة أو القيم الأزلية ويدعو إلى العودة إلى الذات عن طريق السخرية والتهكم على الواقع المعاش.
- فكر يلح على إسقاط نظام السلطة الفكرية في المجتمع والمؤسسات التعليمية والآداب والفن والعلوم الاجتماعية والإنسانية كما ينادي بالإطاحة بمشروعية القيم المفروضة من فوق في الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية (البعجة، 2005م، ص117).

جدول رقم (1) الفرق ما بين الحداثة وما بعد الحداثة

الحداثة (Modernism)	ما بعد الحداثة (Postmodernism)
الأفكار الكلية	التفكيك للكليات
الأصل	الاختلاف
المرجعية الواحدة	التعددية
التأليف	ضد التأليف
الانغلاق	الانفتاح
العمق	السطح
وجود الغاية	الفوضى
التراتبية	اللعب
الخطة أو النظام	الصدفة
الحتمية	اللاحتمية
الابتعاد	المشاركة

المصدر: (هتشون. 2009، ص8-9)

الجزء الثالث: فشل التحديث في الدول الطرفية:

الطريق إلى الحداثة وانعكاساتها المختلفة:

منذ الخمسينيات اعتنقت أدبيات التحديث سواءً كانت في علم الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة ادعاءً صريحاً مؤداه أنَ الطريق إلى التحديث في الدول الطرفية يمكن تخطيطه وإنجازه وتوضيحه بالعودة إلى خبرة التحديث الماضية أو الحالية للدول الغربية والصناعية، وقد بدا واضحاً أنَ هذا النوع من الاقتراب يدَعي أن الدول الطرفية

المختلفة المناطق والمتنوعة الثقافات والبيئة والتاريخ، يمكن أن تُدرس باستخدام نفس النظريات والأنماط والأدوار والمفاهيم التي استخدمت في الغرب (عبدالله، 1999م).

ظهرت هذه الإشكالية للدول النامية مع استقلالها عن الاستعمار الأوروبي، والذي ترتب عليه بناء دول معاصرة وظهور مهام جديدة، إذ تبين أن هذه الدول تعيش في حالة تخلف في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن الاستقلال السياسي ما هو إلا بداية الطريق لحمل أعباء التحديث وإنقاذ المجتمع من براثن التخلف، فكان عليها أن تسعى لبناء المؤسسات التي تعتبر أداة لتحقيق التحديث في المجتمع، ويرى بعض الدارسين أن الدول الطرفية أصبحت بين اختيارين، الاختيار الأول هو أن تنتمي كلياً لثقافتها وميراثها ، والخيار الثاني أن تتبنى الأسلوب الحديث في بناء مؤسساتها على النموذج الغربي حيث يمثل هذا النموذج النسق الحضاري لهذا العصر. (عبدالله، 1999م).

لكن هذا التحديث الذي تسعى الدول الرأسمالية إلى تقديمه بهدف الوصول إلى مرحلة الحداثة يتطلب مجموعة من الوظائف المتعددة، فهو حالة خاصة –للتنمية– كما اقترح أحد أهم رموز تلك المدرسة " ديفيد أبتر"، حالة تضمن توفر ثلاثة ظروف أو معطيات في الدول الطرفية المراد نقلها إلي الحداثة وتتضمن ، نظام اجتماعي قادر على الخلق والابتكار بصورة مستمرة وبشكل متواصل دون انقطاع وهو نظام يقبل أساساً ليس فقط بضرورة التغيير بل بإمكانية حدوثه أيضا. وكذلك بناءات اجتماعية متنوعة ومتميزة تتصف أساساً بالمرونة ولا تعرف التصلب أو الجمود. إضافة بيئة اجتماعية توفر المهارات والمعارف اللازمة للعيش في مجتمع متقدم تكنولوجياً (البعجة، 2005م، ص107).

ولم تقف تلك المدرسة التحديثية عند تلك المطالب؛ لكي تعسف بالدول الطرفية المتخلفة عموماً وهي تعلم بأن تلك المطالب مجرد شعارات وعناوين تتسم بالفوقية والغطرسة، وأصرت تلك المدرسة من ناحية أخرى على إن عملية التحديث عملية معقدة تتطلب الانقطاع الاجتماعي والسياسي لهذه الدول عن ماضيها، وحتى وإن رُفض هذا التحديث في أول الأمر فهي ستقبل به بعد مرور فترة من الزمن (البعجة، 2005م، صفحة 107).

بالتالي أصبح هذا التناول لطرق التحديث في الدول الطرفية من وجهة نظر التجربة الغربية قد أضر في الحقيقة بطريقة فهم الحقائق والخلفية الثقافية للأمم النامية، كما منع الراغبين في المعرفة الحقيقية من تطوير اقتراب جديد يكون أكثر صلة بهذه الدول.

لذا فالأقرب إلى المنطق أن يؤدي التحديث في الدول الطرفية إلى ظهور أشكال أخرى من التقدم غير الشكل الغربي والعامل الأساسي فيه الدول الطرفية ، فهذه الدول يجب عليها أن تكافح للزيادة من التغييرات المفيدة من أجل تعزيز قدرة اقتصادها و تحسين مستوى معيشتها، لذلك فالتغيير المخطط في هذه الدول يجب أن يكون له الأولوية؛ لأنه أكثر فعالية من التغيير العشوائي غير المخطط، فالواجب على الدول الطرفية أن تعزز من القدرة على الإبداع، وأن تحاكي خبرات الآخرين في نفس الوقت الذي يجب أن تدرك فيه هذه الدول المشاكل المحتملة التي قد تنتج عن التغيير؛ للتحلي بالمرونة الكافية لحل أية مشكلات تحدث (عبدالله، 1999م).

على اعتبار بأن ذاكرة الشعوب هي ركيزة الحاضر، والتقاليد هي عامة تأصيل الذاكرة في الحاضر، وهي حضور الماضي واستمرار أساسي لكافة وظائف المجتمع، فليست الحداثة تقويضاً وتفكيكاً لتلك الذاكرة المجتمعية ولا لتلك العادات والتقاليد، ولا يمكن أن تكون تكسير ما قد ركزته الذاكرة من تقاليد اجتماعية حيوية وأساسية تضمن استمرارية العيش في المجتمع كالذي تسعى الدول الرأسمالية تقديمه كوصفة جاهزة لدول الإطراف.

فالأوربيون أنفسهم عندما أراد رجال عصر النهضة في القرن الخامس عشر تحديث علومهم وأنماط عيشهم استنجدوا بالذاكرة ليعودوا إلى أصل التفكير الأوربي وأصل العلوم لديهم أي إلى الانتاجات الفكرية والفلسفية في عهد الإغريق ، حتى يتجاوزا النسق الإيديولوجي الديني الذي فرضته عليهم الكنيسة في تلك القرون أي في القرون الوسطى التي كانت حاجزاً وجعلت من تطور العلوم في أوربا أمراً مستحيلاً (التريكي، 1992م، ص16).

وبالتالي كانت الحداثة بهذا المفهوم تقوم على جدلية العودة والتجاوز، أي العودة إلى الذاكرة تأصيلاً للوجود والكيان وتجاوزا للانغلاق وتكسيراً للعوائق والصعوبات، وبهذا المعنى تبقى الذاكرة حيوية في الحداثة، وبهذا المعنى تبقى التقاليد ضماناً لها، أما إذا أصبحت هذه الذاكرة وهذه التقاليد ثوابت مانعة لكل تقدم فكري واجتماعي، وتحولت إلى نسق يفرض السكون والانغلاق فإن عملية الحداثة تتحول إلى عملية صراع مع هذا النسق لفرض عملية التغيير والتجاوز والنظر إلى المستقبل.

وبالتالي تعد هذه إحدى أهم المعضلات التي تواجه المجتمعات عند تناول مفهوم الحداثة بوصفها تارة إيديولوجية تسعى إلى فرض وتحريك عجلة التغيير الاجتماعي والفكري في المجتمعات في فترة معينة من التاريخ، وتارة أخرى مفهوم علمي يفسر لنا حركة التاريخ الصراعية والمولدة للتحديث والمحافظة على قيم وثوابت حاضرنا وحضورنا في العالم (التريكي، 1992م، ص17).

الأسباب الداخلية والخارجية للتخلف السياسي لدول الإطراف:

مصطلح التخلف من المفردات الشائعة في الأدبيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وهو يشكل نقطة التقاء العلوم الاجتماعية كما يشكل المدخل الرسمي لبحوث التنمية، وبالرغم من إن الطابع السائد في بحوث التخلف هو الطابع الاقتصادي إلا أنه في الأوساط الغربية يعني التخلف السياسي وفقاً لنموذج الديمقراطية الغربية، أي تعدد الأحزاب والاستقرار السياسي (بن كادي، 2008م، ص69).

وبالتالي يمكن تقسيم أسباب تخلف الدول الطرفية، ومن بينها الدول العربية عن ركب التحديث إلى أسباب داخلية وخارجية مبينة كما يلي :

- **الأسباب الداخلية:**

لا يمكن الحديث عن أي إصلاح سياسي في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، ولا يخفى على أحد بأن اقتصاديات هذه الدول وليس جميعها بالأساس ريعية واعتمادها بشكل أساسي على النفط والغاز وبالتالي فهي مرتبطة بحركة السوق وتذبذب الأسعار إضافة إلى غياب الكفاءات وانتشار الفساد ونزيف الأموال إلى الخارج بدلاً من تحقيق استثمارات بالداخل وفشلها في الالتحاق بركب الدول الصناعية، وما هو موجود من صناعات إما اسمية أو صورية، إما فاشلة أو مفلسة ويغلب عليها طابع التباهي الإعلامي (البعجة، 2005م، ص37).

وهو ما ينقلنا إلى الأسباب الأخرى الأكثر أهمية والمتمثلة في الأنظمة السياسية القائمة على غير اختيار شعبي بل على تغييب الشعوب، والرأي العام ورفض قبول بأي تحول ديمقراطي أو إصلاح سياسي يستدعي تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات وتعميم قاعدة الشفافية، وانتشار الرشوة وضعف المسؤولية وإخفاء الحقائق وفرض الأحادية الفكرية والسياسية.

- **الأسباب الخارجية:**

إن الوضع العربي المتخلف كأحد الدول الطرفية هو نتيجة مباشرة على تركة الاستعمار الرأسمالي العالمي الذي فرض على المنطقة العربية بني التحديث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بصورة تسلطية مشوهة ومبتورة ومهيمنة، وتركيز التحديث والتنمية بما يتناسب وأطماعه وتكريسه بالمناطق الحضرية مما خلق تباعدا حاداً ما بين الريف والمدينة والبوادي والحضر، وقامت هذه القوى الاستعمارية باستنزاف طاقاته وعطلت إمكانية نموه على نحو سليم وطبيعي، وساهمت في كبح جماح الحركات الإصلاحية الصاعدة نحو تحقيق النمو والتحديث.

وما زاد الموقف تعقيداً إن الجديد الذي أتت به هذه القوى الاستعمارية هو إلقاؤها بكل همومها وصراعاتها ومشكلاتها على الدول العربية لتزيد من معاناتها وانخراطها في حروب طويلة أدت إلى خلق اختلال كبير بداخلها. وعلى رأس هذه المشكلات الكيان الصهيوني واحتلاله لأجزاء من أراضيها واستعمارها مما عرقل من تقدمها، وما تبعها من صراعات أخرى شملت العراق و واليمن وغيرها بنسب متفاوتة مما بدد مواردها وأثّر على استقرارها ودفع مواطنيها للعيش على الحافة (بن كادي، 2008م، ص84).

معوقات التحديث في الدول الطرفية:

إن معوقات التنمية في الدول الطرفية أصبحت نظاماً متكاملاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، و إن من أهم العوائق التي تواجه الدول الطرفية هي أنها دول مخترقة سواءً كان هذا الاختراق سياسياً أو حضارياً أو اقتصادياً، وإنَ هذا الاختراق يجعل الدولة في حالة استنفار دائم لمواجهة هذا الاختراق الذي يحدد حريتها في اتخاذ العديد من القرارات المصيرية، وقد تجد الدول نفسها عبارة عن لعبة معينة يتفنن في إدارتها الأقوياء. وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد ضلوع قوى أجنبية في تغيير المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان الطرفية، وذلك وبحسب ما تقتضيه الاستراتيجية العامة لهذه القوى (صالح، 2004م، ص75-76).

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ " خلدون النقيب" في دراسته بعنوان" الدول التسلطية في المشرق المعاصر" على إن انهيار الحكم المدني في المشرق العربي لم يكن عائداً بالدرجة الأولى إلى ضعف البنى التحتية أو عدم وجود تنظيمات مجتمعية كما هو الحال في أغلب دول

العالم الثالث، وإنما إلى الشكل الذي أصاب العملية السياسية بسبب الاختراق الامبريالي لها ومن صور هذا الاختراق الآتي:

– الاحتلال العسكري المباشر، ودعم الأنظمة السياسية العربية المتسلطة و إعاقة تحقيق أي تكامل عربي في أي جانب من الجوانب، ودعم البنية التقليدية الاجتماعية أو المذهبية أو القبلية أو الطائفية.

وقد يكون للاختراق أشكال أخرى، ومنها ما ذكره الباحث الأمريكي جيمس ورزينو "إن الأنظمة الوطنية المخترقة من قبل العالم الخارجي حين يكون اشتغالها بفاعلين لا ينتمون إليها، ويمتلك هؤلاء القدرة على تحديد الافضليات الوطنية ويتولون تنفيذ الأهداف في البلد المعني وتكتسب قراراتهم قوة وشرعية تعود إلى النظر إليها بوصفها إجبارية، وذلك بصرف النظر عن التزام المعنيين بها بطيبة خاطر أو بغير رضا. وقد عدّد مجموعة من البلدان التي تنطبق عليها هذه الصفة، منها آنذاك فيتنام والكونغو وألمانيا واليابان، خلال فترة احتلالهما من قبل الحلفاء، وبلدان أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وكوبا والهند وكينيا وتايلاند".

ويرى بعض المفكرين بأن الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تعرّضاً للاختراق من الخارج، وذلك منذ أن كان جزءاً من السلطنة العثمانية ،واستمر الأمر على هذا النحو بعدما أصبح مكوّناً من دول مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، ولا يمكن في هذه الحالة تفسير السياسة بشكل مناسب في مجتمع مخترق، حتى على المستوى المحلّي، من دون الأخذ بالاعتبار التأثير الذي يمارسه والدور الذي يقوم به الخارجُ القادر على التدخّل في شؤون الدول، ويجد هذا النظام السياسي المخترق في الشرق الأوسط جذوره في المسألة الشرقية، أي في عمل القوى الأوروبية على تفكيك السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وصولاً إلى إسقاطها في الحرب العالمية الأولى (داغر، 2023،).

ونشأت ثقافة سياسية لدى متولّي الشأن العام المحليين في بعض الدول العربية ، عنوانها الأخذ بالاعتبار في أي قرار يتخذونه للواقع الخارجي أو المردود الخارجي أو الدبلوماسي لقراراتهم ،وكان كل عمل يأتونه، يتم في ظل التهديد الذي يجسده الحضور الطاغي للقوى العظمى الأوروبية، ويرى الكاتب "ليون كارل براون " بأن الشرق الأوسط بقي بعد نشوء الكيانات السياسية المستقلة عقب الحرب العالمية الأولى منطقة غير حصينة ومخترقة من جانب منظومة الدول الغربية، ولم يتغيّر شيء في طريقة تعاطي النخب الحاكمة مع الخارج، وبقي عدم إمكان الفصل بين المحلي والإقليمي والدولي في القرارات المتخذة هو القاعدة على امتداد القرن العشرين .

واستمر الأمر حتى بعد حقبة ما بعد الحرب الباردة مع قدرة أنظمة هذه الدول على دمج المواطنين واستقطاب ولاءاتهم، وتعويل هذه الأنظمة بشكل مفرط على المداخيل الريعية ذات المنشأ الخارجي وتبعيّتها الفائقة لهذه التدفقات التي كانت تزيد انكشافها تجاه الخارج. و اتخاذ الخارج ممثّلاً بدول الغرب من ناحية أخرى، مواقف أكثر عدائية تجاهها بسبب حفاظها على الخطاب المعادي للإمبريالية وإسرائيل كمصدر أساسي لشرعيتها. ووفرت هذه العناصر شروطاً كافية لإسراع عملية تفكيك للدولة الوطنية وليس مجرد اختراقها وذلك إما بالعدوان العسكري المباشر عليها، أو باستغلال النقمة الداخلية وحركات الاحتجاج على الأنظمة القائمة للدفع بالأوضاع إلى مرحلة الحرب الأهلية وتفكيك الدولة. وقد كان القاسم المشترك في عملية تفكيك الدولة خلال العقدين الأخيرين، هو إضعاف المؤسسات الحكومية في الدول المعنية (داغر، 2023م).

إضافة إلى افتعال الانقسام داخلها على أسس مذهبية أو طائفية أو أثنية، وضرب سيادة الدولة وتحويلها إلى دول فاشلة وعاجزة عن توفير الحد الأدنى من الأمان والخدمات الأساسية لمواطنيها، وتهديدها لبعضها البعض، وهو ما يدفع هذه الدول إلى البحث عن حامي لها، وهي الخطوة الأولى في الاختراق والتبعية، وهو ما تدلنا إليه البيانات الكمية على أن الدول العربية كدول إطراف تعرضت للتهديد المباشر وغير المباشر 37 مرة في الفترة من عام 1947 وحتى عام 2010.

فضلا عن الصراعات الداخلية في كل بلد عربي ، وتشير المؤشرات الكمية إلى إن منطقة الشرق الأوسط شهدت ما بعد عام 2003م وحتى قبل ما يعرف بثورات الربيع العربي ما يقرب عن 76حالة صراعية و12 صراعا إقليميا، وأكثر من 40 صراعاً داخلياً (عبدالحي، 2013).

وهو أمر يؤكد –مما لا جدال فيه– بأن تتبع عمليات التحديث والحداثة في الدول الطرفية ومحاولة الوقوف على بعض تجلياتها يضعنا أمام مجموعة من الخصوصيات المنجزة لصيرورة تكوين هذه الدول والتي لم تكن بعضها نابعة في تكوينها من الداخل، وإنما نتيجة تراكمية كرسها الاستعمار بعدة طرق ووسائل، عمّق أزماتها

وقيّد قدراتها على التعبير عن طموحاتها وتطلعات شعوبها والتحاقها بركب الدول المتقدمة (تكيتا، 2017م).

الخاتمة:

لاشك أن الخلط ما بين التحديث والحداثة والتقليد الأعمى والمحاكاة من جهة، وما بين التحديث والحداثة والعودة إلى الماضي باسم التراث وغيرها، أدى –كما يقول" د. فتحي البعجة"– إلى خلق نوع من التناقض على صعيد الفكر والممارسة وجعل الدول الطرفية في حالة من التضارب تحكمها التناقضات.

وهو ما يؤشر إلى أن الحاجة مازالت ملحة لدراسة كافة المتغيرات المرتبطة بظاهرة التحديث والحداثة في البلدان الطرفية، وعليه ووفقاً لمنهجية هذه الدراسة سيتم تلخيص النتائج في النقاط الآتية:

- توصلت الدراسة بأن التحديث والحداثة في الدول الطرفية متشابكة مع عدة مفاهيم مختلفة، وتتضمن جوانب متعددة قيمية وعلمية تتعلق بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولها أهمية قصوى في نشأة المجتمعات وتطورها في حالة توافقها مع بيئتها وثقافتها وقيمها بعيداً عن التقليد الأعمى أو التعسفي المفروض عليها من أجندات خارجية، والتي تسببت في انفصال حضاري داخل هذه المجتمعات بسبب عدم مؤامتها مع ما ينقل إليها من أفكار ومعتقدات يفرضها التوسع الرأسمالي العالمي أو العولمة والليبرالية الذي تسعى للتسلط والهيمنة على الآخرين واستغلال الحداثة ومناهجها في التحليل التاريخي، ومفهوم التطور؛ لكي تقلب المفاهيم والمقاصد وتجعلها تخدم أغراضها وتحقق أهدافها المخبأة في بطن الحداثة نفسها.
- توصلت الدراسة إلى أن أغلب الدراسات ركزت على الجوانب النظرية المتعلقة بهذه المفاهيم وعملية تطورها، وكيفية استغلالها من قبل الدول الرأسمالية في أوقات متفاوتة من الناحية التاريخية ومحاولة ربطها بالحاضر و إغفال الكثير مما حققته الدول الطرفية في طريق التحديث والتنمية من خلال فرضها نوعاً من القطيعة مع هذه التركيبة غير المتكافئة، وهذه القطيعة ليست من خلال الانغلاق أو التخلي عن أية علاقة مع الخارج، وإنما من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة وأخذ العبر والدروس المهمة وتسليط الضوء على عناصر القوة وإخضاع العلاقات الخارجية لمنطق تنمية داخلية مستقلة تحافظ على تراثها الثقافي وصرحها الحضاري وتحفيز أبنائها نحو العلم والعمل والإبداع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

- يسين. السيد .(1996م) الأصولية الكونية وما بعد الحداثة، القاهرة: المكتبة الاكاديمية.
- عباس، فتحي البعجة. (2005م). المجتمع المدني والديمقراطية والتحديث والتنمية (قراءة تحليلية) بنغازي: دار النشر والتوزيع.
- التريكي. فتحي ا (1992م). فلسفة ما بعد الحداثة. بيروت: مركز الانماء القومي.
- هتشون. ليندا .(2009م). سياسة ما بعد الحداثة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

ثانيا: الدوريات:

- أبو عابدة. اشرف فتحي .(2017م). أثر التطورات داخل النظام العربي على أمنه القومي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد الاول.
- زياني صالح. (2004م). واقع وأفات المجتمع المدني، كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 9.

ثالثا: الرسائل العلمية:

- كادي. حسن بن . (2008م). التنمية السياسية في الوطن العربي. (رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الحاج خظر، باتنة، الجزائر).
- عبدالله بن معمر عبدالله. (1999م). بناء المؤسسة التنفيذية. (أطروحة دكتوراه مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة).

رابعا: مواقع شبكة المعلومات الدولية:

- داغر. ألبر. (22 5، 2023م). الدولة المخترقة. تم الاسترداد من موقع الاخبار: https://al-akhbar.com
- العودات. حسين . (21 11، 2022م). التحديث والحداثة. تم الاسترداد من موقع البيان: https://www.albayan.ae
- العبسي. جهينة. (11 9، 2022). مفهوم التحديث. الاسترداد http://bintsultan1.blogspot.com
- تكيتا. رفيق . (2017م). إشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: democraticac.de: //: https
- عتوم. رند . (21 11، 2022م). ماهي نظرية التحديث. تم الاسترداد من أي عربي: https://e3arabi.com
- المغيربي. مُحَمَّد زاهي. (20 11، 2022م). التحديث وأزمة الشرعية في النظام السياسي الليبي. تم الاسترداد من موقع المنظومة: search.mandumah.com
- د.ن. (21 11، 2022م). نظرية وخصائص التحديث تم الاسترداد من loclluxar.triangleinnovationhub.com
- SAKHRI. Mohamed (21 11, 2022م). التحديث أو الحداثة واستعماله في محيط البلدان النامية. تم الاسترداد من الموسوعة الجزائرية: https://www.politics-dz.com